معهد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

الأمن الوطني الأردني والفلسطينيون:

استحقاقات «نهاية اللعبة» .. اليوم التالي لفشل العملية السلمية

الأمن الوطني الأردني والفلسطينيون:

استحقاقات «نهاية اللعبة» .. اليوم التالي لفشل العملية السلمية

«تقرير صادر عن مخرجات ورشتي عمل عقدها معهد السياسة والمجتمع»

إعداد: فريق معهد السياسة والمجتمع

قراءة: د. محمد أبو رمان

صورة الغلاف: موقع العربي الجديد

المحتويـــات

- قراءة في التقرير: الانتقال من مقاربة حل الدولتين إلى إدارة الصراع 5

1- المشروع الاستراتيجي الإسرائيلي: الكانتونات الفلسطينية المعزولة 7

2- تجذّر المأزق الفلسطيني .. غياب الخيارات الاستراتيجية 11

3- الأمن الوطني الأردني وانتهاء العملية السلمية 17

- وقائع ورشتي العمل والاتجاهات السياسية فيها: الأوضاع الفلسطينية - الإسرائيلية والمصالح الاستراتيجية الأردنية 25

مقدمة 25

1- حكومة جديدة تفجر أزمة في إسرائيل 29

2- انقسام فلسطيني عميق وغياب للسلطة وترقب لحالة تمرد 33

3- الدور الأردني في القضية الفلسطينية: حتمية الاشتباك في سياق جيوبولتيكي معقد 38

4- حل الدولتين أم حل الدولة الواحد، أو الإبقاء على الوضع القائم 51

قراءة في التقرير

الانتقال من مقاربة حل الدولتين إلى إدارة الصراع

محمد أبو رمان
(المستشار الأكاديمي لمعهد السياسة والمجتمع،
وأستاذ النظرية السياسية في الجامعة الأردنية)

يمثّل هذا التقرير وقائع نقاشات وحوارات ورشتي عمل مغلقتين، عقد معهد السياسة والمجتمع (في عمّان) مع مركز مسارات الفلسطيني (في رام الله) الورشة الأولى بتاريخ 27-28 آيار 2023 في عمان، وضمّت سياسيين فلسطينيين من الداخل المحتل، وثلاثة سياسيين فلسطينيين ونخبة سياسية أردنية، وتضمّنت الورشة محاور رئيسية تتناول الوضع السياسي في إسرائيل اليوم والتوقعات القادمة لحكومة بينيامين نتنياهو في ضوء الاحتجاجات، ومخططات اليمين الإسرائيلي الاستراتيجية لملف الصراع مع الفلسطينيين، كما تناولت الحالة الفلسطينية، أوضاع السلطة الفلسطينية وما وصلت إليه ومجموعات المقاومة الصغيرة الجديدة، والاحتمالات والخيارات الاستراتيجية أمام الفلسطينيين في مواجهة الوضع القائم، وأخيرًا اعتبارات الأمن الوطني الأردني المتعلقة بغربي النهر ومصادر التهديد والمصالح الاستراتيجية.

والورشة الثانية عقدها المعهد في مقرّه بتاريخ 22 حزيران من نفس العام ضمت نخب أردنية من كتّاب وخبراء وباحثين.

لقد خضعت الورشتان (للسماح بحرية كبيرة في المناقشات والحوارات للمشاركين) لقواعد Chatham House Rules، وبالتالي فإن التقرير (الذي بين أيديكم) حرص أن يتجنب الاقتباسات أو الإحالة لأصحاب الأفكار والآراء الواردة، وحرص معدّ التقرير ومحرره الزميل عبدالله الطائي على «أمانة» عرض الأفكار والآراء المطروحة كما هي، وتظهير الاتجاهات المختلفة والمتباينة والمتنوعة في مناقشة القضايا الاستراتيجية المطروحة.

هنا، في هذا التقديم، وكمشارك في الورشتين، لدي العديد من الاستنتاجات والخلاصات الشخصية، التي لا تعبر -بالضرورة- عن آراء المشاركين في الورشة، وهم -بالمناسبة- يمثلون نخب متباينة في تصوراتها واتجاهاتها السياسية..

1- المشروع الاستراتيجي الإسرائيلي:
الكانتونات الفلسطينية المعزولة

صحيح أنّ هنالك من المشاركين من يرى بأنّ الإسرائيليين دخلوا في مأزق استراتيجي كبير، مع إشكالية التعامل مع الوقائع الديمغرافية الفلسطينية في داخل إسرائيل، ممن يمتلكون جنسية وحقوقًا سياسية وقانونية، كما أنّه في مأزق في التعامل مع «الكتلة السكانية» الفلسطينية في أراضي الـ67، ناهيك عن الانقسامات الداخلية الإسرائيلية المتزايدة على أسس أيديولوجية (متدين/علماني)، وأسس جغرافية (سكان المستوطنات/سكان المدن)، وأسس إثنية، بالرغم من ذلك كلّه، وفي جزء كبير منه صحيح، إلاّ أنّ ذلك لا ينفي أنّ إسرائيل -في المقابل- تملك أوراقًا من القوة والتصميم على المضي قدمًا في إطار المشروع الصهيوني، الذي يرى أنّ فلسطين هي أرض إسرائيل الموعودة، وهي التي تمثل وطنًا قوميًّا لليهود، والفلسطينيون الموجودون هم عبء في هذه الأرض لا بد من إيجاد مخرج للتعامل معه.

فكرة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة التي تقام على الأراضي الفلسطينية (67) غير واردة في الحسابات الإسرائيلية؛ فالحل المثالي لليمين الإسرائيلي أن يصحو غدًا ولا يرى أي فلسطيني أو حتى من فلسطينيي الداخل المحتل، وأن تكون القدس عاصمة أبدية للإسرائيليين وأن يتم بناء الهيكل الرمزي، هذا هو الحلم الصهيوني-الديني الذي ما يزال يداعب «المخيال السياسي» لليمين

الديني والسياسي في إسرائيل، بل ويرونه هدفًا استراتيجيًّا قادمًا يسعون إلى تحقيقه إن لم يكن بصورة كاملة أو مطلقة فبصورة نسبية كبيرة.

على الطرف المقابل تمثّل صفقة القرن التي أعلنها الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، السقف الذي يمكن أن يصل إليه «التنازل الإسرائيلي» في أي تسوية محتملة مع الفلسطينيين، وهي -أي مضامين الصفقة- لا تبعد بالمناسبة حتى عمّا طرحته سابقًا إدارة الرئيس باراك أوباما على الرئيس محمود عباس، وما حمله له حينها جون كيري، وزير الخارجية الأميركية الأسبق، وملخص المشروع الأميركي؛ دولة فلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية، عاصمة وهمية في القدس (أي اتخاذ قرية أبو ديس في أنحاء القدس بوصفها العاصمة الفلسطينية)، سيادة منقوصة على الحدود برقابة إسرائيلية، عدم عودة اللاجئين، وتبادل أراضٍ مع المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية..). أما الرهانات الإسرائيلية الاستراتيجية (خارج إطار سياقات التسوية السلمية المتهاوية) فتتمثل في السيطرة على الأرض والتخلص من السكان، بأيّ طريقة كانت، بما قد يصل إلى محاولات الترانسفير (الترحيل القسري) أو التهجير الجماعي للفلسطينيين.

هل ما زال خطر الترانسفير ممكنًا وواقعيًّا؟ الجواب بالنسبة لاتجاه من النخبة السياسية الفلسطينية والأردنية بأنّه غير ممكن، وأنّ الفلسطيني لا يمكنه التخلي عن أرضه ووطنه،

وقد تعلّم من التجربة المريرة. في المقابل يرى اتجاه آخر، في ضوء الوقائع الجديدة في المنطقة، أنّ سيناريو الترانسفير ليس مستبعدًا، فهنالك ملايين المهجرين السوريين والعراقيين واليمنيين والأوكرانيين، فلماذا نستبعد أن يكون هذا الخيار مطروحًا لدى الإسرائيليين في حال نشب صراع أو وقعت حرب أو حتى أزمة داخلية فلسطينية (اقتتال داخلي)؟

في سياق الجدل حول سيناريو الترانسفير اجترح بعض المشاركين مصطلحًا آخر يتمثّل في «**الترانسفير السياسي**»، وهو الذي قد يكون الأقرب، بالنسبة لنخبة اليمين الإسرائيلي، للواقع، ويتقاطع تمامًا مع المشروع المتدرج والمتدحرج الذي يمضي الإسرائيليون فيه، ويراهنون عليه، وهو «الكانتونات الفلسطينية»، المرتبطة بسلطة حكم ذاتي ذات طابع أمني، وترتبط عضويًّا بالاعتبارات الأمنية والاستراتيجية الإسرائيلية، وهو السيناريو الذي يدفع العديد من الفلسطينيين الشباب إلى التطلع للخارج للتخلص من هذه الظروف القهرية في ضوء عدم وجود خيارات نضالية استراتيجية واضحة.

سيناريو «الكانتونات» بمفرداته المختلفة، هو الأكثر احتمالاً وواقعية، في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، ويقوم على محاولة ضغط الفلسطينيين جغرافيًّا وتحفيز أسباب وموجبات الرحيل الطوعي وتعزيز الأزمة الفلسطينية الداخلية، وعلى المدى المتوسط العمل على إعادة هيكلة «العنف السياسي» ليكون المستهدف هم

الفلسطينيون من قبل المستوطنين في الضفة الغربية وتهديدهم، وإثارة حالة من الهلع والرعب لديهم، ويشبّه بعض المشاركين في الورشة أدوار المستوطنين اليوم بما كانت تقوم به العصابات الصهيونية في إسرائيل قبل إقامة الدولة.

من الملاحظات الرئيسية التي يمكن التقاطها من جلسة مناقشة الأوضاع في إسرائيل وحالة الفلسطينيين في الـ 48، أن هنالك اتفاقًا بين المشاركين على عدم إمكانية العودة إلى الوراء بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي، والتحول في السلوك الانتخابي للمجمع الانتخابي هناك مع تزايد تأثير المستوطنات في العملية الانتخابية والسياسية، وبالتالي فإنّ أي رهان فلسطيني أو أردني على إمكانية إيجاد شريك مختلف عن الاتجاه اليميني، هو رهان غير واقعي ولا منطقي، حتى الحكومة السابقة على بنيامين نتنياهو (يائير لابيد ونفتالي بينيت) فهم لا يحملون مشروعًا مختلفًا اتجاه الفلسطينيين، بمعنى أن فكرة الدولة الفلسطينية على كامل أراضي

الـ67 انتهت، ولم تعد ممكنة، وفكرة إعادة القدس كذلك، وغيرها من ملفات رئيسية في الحل النهائي، والأخطر من ذلك ما يحمله اليمين الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين في الداخل المحتل وفلسطينيي القدس من محاولات اقتلاع وإلغاء وجود وتهجير أيضًا.

يتفق المشاركون في الورشة على أنّ هنالك أيضًا مخططًا إسرائيليًّا خطيرًا في إغراق فلسطينيي الـ 48 في مشكلات أخلاقية ومجتمعية وثقافية، إذ رُصد ارتفاع منسوب الخلافات العائلية والعشائرية وأعمال البلطجة والسطو والانفلات الأمني في الأحياء الفلسطينية في هذه المناطق، مع غض الإسرائيليين الطرف عن ذلك، ويبدو المقصود هو عزل هذه القاعدة الاجتماعية-السياسية الاستراتيجية المهمة عن المحيط الفلسطيني وعن القضايا المركزية مثل القدس وإفشال أي محاولات من قبل بعض النخب لاستراتيجية ما يسمى «وحدة الساحات»، بخاصة بعدما شعر الإسرائيليون بالقلق من الاحتجاجات التي قامت بها هذه القاعدة في ملف القدس.

2. تجذّر المأزق الفلسطيني .. غياب الخيارات الاستراتيجية

على الطرف المقابل من المعادلة يمكن ملاحظة مجموعة من الأمور التي اتفق عليها المشاركون الفلسطينيون، ويتمثّل أبرزها بانهيار مصداقية الرئيس الفلسطيني، محمود عباس،

وتبدد شرعية السلطة الفلسطينية، وانتهاء علاقتها الرمزية والاستراتيجية بوصفها حاملًا لمشروع التحرير الفلسطيني، أو استراتيجية الخطوة-خطوة، فالسلطة غارقة حتى أخمص قدميها بالحسابات الشخصية، سواء لدى الرئيس عباس، أو حتى النخبة السياسية المحيطة فيه، بينما تحول الدور الحقيقي للسلطة إلى التمركز حول مهمات أمنية، بخاصة ما يتعلق بالاعتبارات والشروط الإسرائيلية.

الجانب الثاني الذي اتفق عليه المشاركون يتمثّل في استبعاد المصالحة الفلسطينية وعدم توقع حدوث انتخابات فلسطينية (بالرغم من أن المشاركين جميعًا اتفقوا على أنّها بمثابة مدخل وشرط رئيس لاستنهاض الحالة الوطنية الفلسطينية)، وعدم وجود مشروع استراتيجي فلسطيني لاحتضان خلايا المقاومة الجديدة، التي تعمل السلطة الفلسطينية على احتوائها وإفشالها، بسبب الضغوط الأميركية والإسرائيلية الكبيرة عليها، وبالتالي فبالرغم من الاتجاه الذي ذهب إلى وجود جيل فلسطيني جديد غاضب من الفصائل جميعًا ومن الأوضاع الراهنة ومن السلطة الفلسطينية ويبحث عن أفق جديد، إلاّ أنّ الشروط الواقعية والضغوط الحالية تسير نحو تكريس الواقع وعدم القدرة على إحداث اختراق في النضال السياسي أو حتى ما أطلق عليه مشاركون مصطلح «المقاومة الذكية».

ثمّة حالة من البؤس تفوح من رائحة حديث المشاركين الفلسطينيين في الورشة، وعندما يتم طرح خيارات مثل الانتخابات والمصالحة وإعادة هيكلة منظمة التحرير التي أصبحت بلا جدوى ولا معنى أو حتى تغيير وظيفة السلطة ومراجعة مسارها، فإنّ علامات الخيبة تبدو على الوجوه في ضوء الحالة الراهنة، وغياب مؤشرات على وجود قوى سياسية قادرة على اختراق المشهد، حتى على صعيد تسمية النخب السياسية هنالك عجز عن رؤية شخصيات قادرة على تشكيل حالة توافقية رمزية في الشارع الفلسطيني!

في الجهة الموازية لبروز صيغ من محاولات المقاومة المسلحة من قبل الشباب الساخط من الأوضاع وضعف السلطة والانقسام وغيرها من مآسي داخلية، فإنّ هنالك ديناميكيات أخرى تقتضي الانتباه والاهتمام وتتمثل فيما يطلق عليه الأكاديمي الفلسطيني، د. أحمد جميل عزم، بخصخصة الاحتلال ورقمنته، من خلال إدماج مئات الآلاف من الفلسطينيين في الأنشطة الاقتصادية مع الإسرائيليين، وهنالك نمو مطرد بهذا الشأن في عدد الفلسطينيين الذين يعملون في «إسرائيل» بما يصل إلى مائتين وخمسين ألفًا، مع نمو في قطاع الفلسطينيين الذين يشغلهم القطاع الخاص الإسرائيلي في مجال تكنولوجيا المعلومات.

هذا الواقع الاقتصادي-الاجتماعي الجديد له أبعاده وانعكاساته السياسية الكبيرة غير المرئية حاليًّا، لكنها مرشحة لتكون متغيرًا مهمًّا في التفكير في المستقبل والآفاق الفلسطينية الممكنة.

الانحباس في ضوء القراءات الواقعية الراهنة يدفع إلى الإحباط والتمسك فقط بخيار الحدّ الأدنى فلسطينيًّا، ويتمثل بالبقاء في الأرض والتعويل على العامل السكاني والأزمة الداخلية الإسرائيلية، وربما -كما سنتحدث لاحقًا- القفز من مقاربة «حل الدولة الواحدة» إلى «الحقوق الإنسانية» للفلسطينيين في إطار الدولة الواحدة، وهو ما يعني «حل السلطة الفلسطينية» ونهايتها، وهو سيناريو بعيد التحقق، على المدى القصير، ومرفوض إسرائيليًّا.

أمّا مشروع «**المقاومة الذكية**» الفلسطينية العسكرية أو حتى السلمية، الذي طرحه مشاركون في الورشة، يتطلب توليد قدرًا أكبر من «الخيال السياسي» الذي يستدعي الشروط النضالية والروح الوطنية الفلسطينية ويقرأ الواقع ومتغيراته الصلبة في الآن نفسه، وهو سيناريو يقوم على توافر شروط رئيسية حتى لا يكون منتجًا وليتمكن الفلسطينيون من رسملته في الصراع، أولًا أن تكون السلطة الفلسطينية متوافقة مع المشروع ومع القيم التي تحكمه، وذلك يستدعي توافقات وطنية فلسطينية، إلى الآن لا تبدو هنالك مؤشرات عليها، وثانيًا بيئة إقليمية أو قوى إقليمية عربية حاضنة لهذه المقاومة وداعمة لها، بخاصة الأردن ومصر أو أحدهما، وربما التفكير في حلول راديكالية في خطوات أبعد للأمام، واستدعاء مقاربة الحقوق ومفهوم دولة الفصل العنصري في الخطاب السياسي الفلسطيني والمؤيد له عربيًّا، والتركيز على حماية القدس والمقدسات من عملية التجريف الرمزي والسكاني والسياسي الإسرائيلية المستمرة.

بخصوص حل أو **مقاربة الحقوق الفلسطينية، التي تستدعي بدورها -بالضرورة- مفهوم «حل الدولة الواحدة»**، فهو طرح قديم-جديد، كان يتبناه مجموعة من المثقفين، خلال العقود السابقة، لكنه لم يحظ باهتمام من أي طرف من الأطراف، وكان حينها يمثل «سيناريو فنتازيًّا»، لكن اليوم يكتسب هذا الخطاب زخمًا كبيرًا، ويحظى بمؤيدين ومروجين من الفلسطينيين والأميركيين والغربيين، وقد أصدر مجموعة من الأكاديميين والدارسين الأميركيين كتابًا متخصصًا بهذا الشأن «حقيقة الدولة الواحدة» One State Reality، شارك فيه فلسطينيون وأردنيون وأميركيون، ونشرت كذلك مجلة الشؤون الخارجية الأميركية Foreign Affairs، ملفًا خاصًا لتوضيح هذه المقاربة وأبعادها وما تقدمه من حل للصراع العربي-الإسرائيلي.

ينطلق أصحاب هذه المقاربة من العديد من الفرضيات الصلبة المقنعة؛ **أوّلا** انتهاء حل الدولتين وعدم إمكانية تطبيقه مع وجود المستوطنات في الضفة والتحولات الملحوظة في الوسط الانتخابي والسياسي الإسرائيلي، **وثانيًا** من «الأزمة البنيوية» في المشروع الإسرائيلي نفسه، من خلال ارتطامه بالديمغرافيا الفلسطينية، وتوريط «إسرائيل» بالوحل الذي وضعت نفسها فيه، عبر الإصرار على الإمساك بالأراضي، وإلزامها بالحقوق الإنسانية للسكان الفلسطينيين، **وثالثًا** من خطورة وفاعلية مصطلح «دولة الفصل العنصري» الأبارتايد، وطنينه في الأذن الغربية، وسهولة إسقاطه

على الحالة الفلسطينية-الإسرائيلية، وبالتالي هنالك «مستندات» قانونية وحقوقية وإنسانية صلبة وقوية لا تستطيع إسرائيل المراوغة معها كما تفعل في موضوع الحل الفلسطيني، ورابعًا مثل هذا الخطاب يمكن تسويقه إنسانيًّا ودينيًّا وحضاريًّا، لتجنب سيناريو صدام الحضارات والأديان والقول بالتعايش بين بني الإنسان في مكان متخم بالهويات الرمزية والدينية والروايات التاريخية.

في المقابل يواجه هذا الطرح نقدًا جوهريًّا وإشكاليات كبيرة، من أبرزها؛

أولا، غير مقبول إسرائيليًّا، لأنّه بالنسبة للوسط اليميني في إسرائيل، وهو الوسط المهيمن بالكلية، يمثّل عملية انتحار سياسية، ويتناقض مع جوهر أطروحات هذا الوسط، وإذا لم يتم تبنيه إسرائيليًّا، فإنّه سيكون مهما كان هنالك ترويج له غير ذي فائدة، لأنّ إسرائيل في نهاية اليوم أحد أقطاب الصراع، فضلًا عن اللوبي الصهيوني والنفوذ الإسرائيلي في السياسات الأميركية والغربية.

ثانيًا، هذا السيناريو يقتضي شرطًا رئيسًا مسبقًا يتمثّل بحل السلطة الفلسطينية، وتوريط إسرائيل في معادلة الضفة الغربية، وهو أمر يتطلب قرارًا استراتيجيًّا من السلطة والنظام الإقليمي العربي، وهذا واقعيًّا بعيد التوقع، فضلًا أنّ مثل هذا الحل قد يعطي إسرائيل فرصة لتنشيط عملية الاستيطان وقضم مزيد من الأراضي بينما سيكون الرهان الفلسطيني مرتبطًا بتسويق فكرة

الابارتايد، إذا تجاوزنا الإشكاليات الاقتصادية والقانونية والحالة الأمنية الفلسطينية والصراعات الداخلية التي قد تنفجر بأي لحظة، كما حدث في غزة عام 2007.

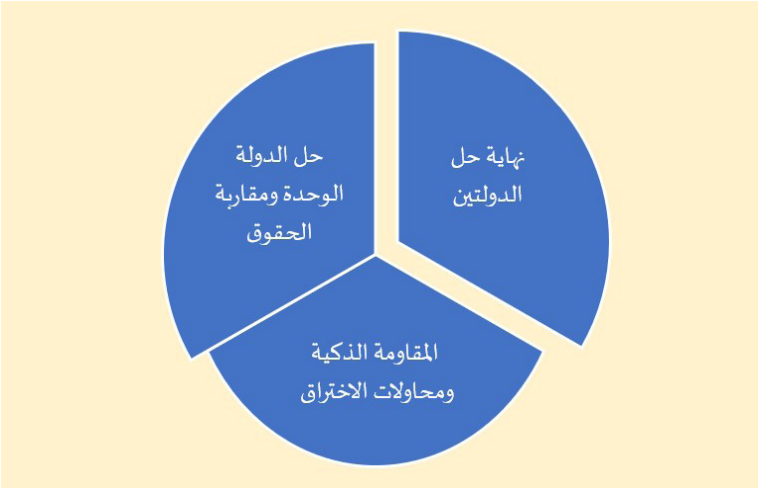

3. الأمن الوطني الأردني وانتهاء العملية السلمية:

الانتقال من مقاربة حل الدولتين إلى إدارة الصراع

في ضوء ما سبق يبدو أن الموقف الأردني والحسابات الأردنية أكثر تعقيدًا اليوم مما سبق، ومن المعروف أنّ المقاربة الاردنية الاستراتيجية تجاه القضية الفلسطينية شهدت تحولات جوهرية، وكان قرار فك الارتباط في العام 1988 بمثابة نقطة تحول كبيرة، ولاحقًا مع عهد الملك عبدالله أوضح بشدة عدم وجود نوايا أردنية لأي علاقة وحدوية مع الفلسطينيين، على المدى القريب، وبالتالي

منذ بداية عهد الملك عبدالله الثاني، وخلال الألفية الثانية تمسك الأردن بحل الدولتين وكرّس جزءًا كبيرًا من خطابه الدبلوماسي لهذا الحل، وقد عنون الملك عبدالله كتابه الوحيد بعنوان «الفرصة الأخيرة» ما يؤشر على أهمية ذلك استراتيجيًّا للأردن.

وبالرغم من فشل كل المحاولات وتعثرها؛ فقد بقي مطبخ القرار في عمان مصرًّا على الإمساك بهذا الخطاب الدبلوماسي، حتى أصبح أخيرًا يبدو خارج السياق Outdated لما يجري من تطورات على أرض الواقع، بل واعتبر بعض السياسيين أن الإصرار عليه يهدر الوقت ويعطي إسرائيل Lips Service، ولا يبدو لدى الأردن الرغبة في البحث عن سيناريوهات أو خيارات فيما بعد انتهاء العملية السلمية، بالرغم من أنّ وزير الخارجية أيمن الصفدي أقرَّ في تصريحاته الأخيرة بأنّ «حل الدولتين يقوَّض، وقريبون من انتهاء جدواه».

من الواضح أنّ هنالك اتجاهات متعددة -أردنيًّا- في النظر إلى الموضوع الفلسطيني، حتى داخل النخب الرسمية، لكن قبل الحديث عن هذه الاتجاهات وآرائها، من الضروري -بدايةً- تحديد الأسئلة الرئيسية؛ أولًا كيف نعرّف علاقة الأمن الوطني الأردني بالجانبين الفلسطيني والإسرائيلي؟ وما هي المصالح الاستراتيجية والحيوية؟ وفي المقابل ما هي مصادر التهديد الممكنة ودرجة خطورتها؟ يتفرع عن هذه الأسئلة خارطة من الأسئلة الفرعية التي تساعد في ترسيم وتأطير «معادلة» المصالح والأمن

والإطار المفاهيمي الأردني تجاه الفلسطينيين والإسرائيليين وما يحدث «غرب النهر».

يمكن رصد ثلاثة اتجاهات سياسية أردنية رئيسية في الإجابة على الأسئلة السابقة:

الاتجاه الأول- يتمثّل بنخبة من التيار المحافظ ترى أنّ معادلة الأمن والمصالح الاستراتيجية والحيوية الأردنية تكمن مع الجانب الإسرائيلي وليس الفلسطيني، وحتى لو دُفنت العملية السلمية وانتهى حل الدولتين، فذلك لا يعني الانقلاب ضد إسرائيل، لأنّ إسرائيل طرف إقليمي قوي، وصمام أمان للأمن الوطني الأردني، والمصالح الأردنية تلتقي مع المصالح الإسرائيلية، وبالتالي فمن الخطأ الفادح أن يراهن الأردن على الطرف الفلسطيني في ضوء موازين القوى الحالية. بالضرورة هذا الاتجاه لا يتحدث بمثل هذا الوضوح، ويواري في مصطلحاته وخطابه السياسي، لكن المضمون يذهب بهذا الاتجاه في نهاية اليوم، بدرجات نسبية بين من يذهب إلى أبعد مدى في تمتين العلاقة مع إسرائيل والانخراط في الاتفاقيات الإبراهيمية والسلام الاقتصادي، والسير مع ركاب الدول العربية، وعدم العناد أو الانجرار وراء الخطاب الشعبوي، وتقدير المصالح الأردنية في الخارطة الدولية والإقليمية ضمن قراءة صحيحة وواقعية لموازين القوى.

الاتجاه الثاني- التقوقع والنأي بالنفس؛ وهو خيار اتجاه من النخب السياسية الأردنية ممن يرون بأنّ الأردن اليوم يختلف عما سبق، وأنّ حماية الهوية الوطنية الأردنية والمصالح الاستراتيجية وترصيص المعادلة الداخلية يقتضي عدم التورط بشكل كبير فيما يحدث «غربي النهر»، ويذهب هذا الاتجاه إلى أنّ الأردن حسم موقفه مسبقًا من ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية، وأنّ المصالح الوطنية الأردنية ترتبط بذلك، وإذا كانت هنالك متغيرات ملموسة في مواقف الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية، فإنّ الموقف الأردني يتمثل بدعم السلطة الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين من دون التورط في المسائل الداخلية هناك.

وتقوم رؤية هذا الاتجاه على عدم التسليم بالترابط العضوي بين الأمن الوطني الأردني والأوضاع في فلسطين، فإذا كانت القضية تمثل تاريخيًّا جزءًا من الاهتمامات الوطنية الأردنية فإنّ ذلك لا يعني أنّ ما يحدث هناك سينعكس على مصالحنا الاستراتيجية وأمننا الوطني، من جهة. ويرى هذا الاتجاه -من جهة أخرى- أن الأردن دولة محدودة الموارد، صغيرة، لذلك السياسات الواقعية تتطلب عدم محاولة القيام بأدوار مرهقة ومكلفة في بيئة إقليمية عاصفة بالأزمات والمشكلات، شرقًا وشمالًا وغربًا.

الاتجاه الثالث- يرى أصحابه بأنّ الفصل بين الأردن وما يحدث «غرب النهر» يتناقض مع العديد من الحقائق التاريخية والجغرافية والسياسية؛ فالجيوبوليتيك الأردني يقتضي دورًا حيويًّا للأردن في المعادلة الفلسطينية، ويرى هذا الاتجاه أن المصالح الوطنية الأردنية مترابطة مع المصالح الفلسطينية ومتداخلة معها، كما أنّ الأمن الوطني الأردني مرتبط عضويًّا بما يحدث في الجهة المقابلة، لأسباب متعددة، منها أنّ القيمة الاستراتيجية للأردن ترتبط بالجيوبوليتيك، والملف الفلسطيني في قلب هذا الاعتبار، وما يحدث هناك يؤثر على الحالة الأردنية الداخلية، وعلى البعد الرمزي للأردن، وإذا كان قرار فك الارتباط قد أنهى الوحدة السياسية التاريخية بين الضفتين، فهو لا يعني انتهاء الترابط الشعبي والسياسي والاستراتيجي، ولا ينفي حقائق التاريخ والجغرافيا.

كاتب هذه السطور من أصحاب الاتجاه الثالث، وأرى أنّ الملف الفلسطيني واقعيًّا يتجاوز الاعتبارات الإقليمية وله امتداداته العميقة في السياسات الأردنية، الداخلية والخارجية، ويؤثر على معادلة الأردن الجيو استراتيجية، والمصالح الاستراتيجية الأردنية متشابكة مع المصالح الفلسطينية، ديمغرافيًّا وثقافيًّا وسياسيًّا، وحتى اقتصاديًّا، وليس من الممكن للاعتبارات الوطنية والقومية والتاريخية والجغرافية قبول خطاب الاتجاه الأول، ولا خيارات

الاتجاه الثاني بالانكفاء عن خطر محدق في الأردن، مع الاعتراف بعدم إمكانية حل الدولتين ضمن المعادلة الإسرائيلية الراهنة، فإنّ ما يحدث يمسّ الأمن الأردني، بخاصة أنّ الأردن داخليًّا ودبلوماسيًّا مشتبك مع ملفات اللاجئين والحدود والقدس، مما يدفع إلى مراجعة مفهوم الأمن الوطني الأردني واعتبار ما يحدث في الضفة الغربية مرتبطًا به عضويًّا أو استراتيجيًّا.

وبناءً على ما سبق فإنّ السؤال، ما هو المطلوب من الأردن؟! وقبل الولوج إلى مناقشة هذا السؤال الاستراتيجي المهم، من الضروري الإشارة إلى أنّ مفهوم «الدور الأردني» تلبّس لدى الرأي العام الأردني بصورة سلبية، مع طرحه من قبل دوائر أميركية وإسرائيلية، التي ذهبت إلى محاولة حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن ومصالحه، بخاصة مع تعثر «الحل السلمي» ووجود أفكار إسرائيلية يمينية بربط التجمعات الديمغرافية الفلسطينية بالأردن، وتخلي إسرائيل عن مسؤولياتها القانونية والسياسية، بمعنى أن يأخذ الأردن الديمغرافيا الفلسطينية دون الجغرافيا.

مع إدراك لمشروعية هذه الهواجس، فإنّ الحل لا يكون بالانكفاء والتخوف من المداخلة الأردنية في غربي النهر، فالطبيعة تأبى الفراغ، ومن المطلوب أن يفكر الأردن بصورة جدية وجديدة في إعادة هيكلة مفهوم الدور والمطلوب أردنيًّا، بما يخدم المصالح الاستراتيجية الفلسطينية والأردنية على السواء، فيما أصبح يعرف

بـ «ساعة الحقيقة» وانهيار الحل السلمي، وهو ما يتطلب من الأردن التخلي عن تحفظه من الدخول في الشأن الفلسطيني والانطلاق إلى مفاهيم جديدة في التعامل مع المشهد هناك وتأثيراته على الأمن الوطني والمصالح الاستراتيجية.

هذا وذاك يقودنا إلى الفكرة الجوهرية التي تتمثل بالتحول من مفهوم «حل الصراع» (غير الممكن حاليًّا)، والاعتراف باستمرارية الوضع الراهن «غرب النهر» إلى «إدارة الصراع» مع الإسرائيليين هناك، والقيام بدور أكثر فعالية في تقوية الحالة الفلسطينية والاشتباك معها، وفي هذا المجال لدى الأردن أوراق قوة وضغط كبيرة، لكن على أن يتجاوز المقولات التقليدية، وذلك يقتضي -أيضًا- انفتاحًا أكبر على النخب والقوى الفلسطينية المختلفة، وعلى الجيل الجديد من الشباب الفلسطيني، ودورًا فاعلًا في إدارة الحوار الفلسطيني، والمساعدة على بناء تفاهمات فلسطينية، وعلى تعزيز مفهوم «الدبلوماسية الشعبية».

من الضروري الإقرار هنا، كذلك، بأنّ إحدى أكبر المشكلات التي يعاني منها الأردن تتمثل في ضعف الرسالة الاتصالية، داخليًّا وخارجيًّا، مما ساهم في عدم فهم السياسات الأردنية أو حتى عدم التنسيق مع الأطراف الفلسطينية المختلفة، بخاصة مع ضعف السلطة الفلسطينية وبروز السؤال المهم لمرحلة ما بعد محمود عباس، وهي أسئلة وقضايا من الخطأ الفادح أن يكون الأردن

بعيدًا عنها، أو أن يتحرّج من الاشتباك معها، لأنّها تقع ضمن دائرة أمنه الوطني ومصالحه الحيوية، بخاصة ما يتعلق بالقدس وإدارة الصراع مع إسرائيل، والتعامل مع معطيات الصراع هناك، بما يتجاوز الخطاب التقليدي من التركيز على التهدئة وخفض التوتر، وهي مصطلحات أميركية لمسار أميركي يسير نحو مساعدة إسرائيل في «سيناريو الكانتونات» أو ما سيؤول إليه المسار الحالي من الأحداث في الضفة الغربية.

آن الأوان لتوسيع قاعدة التفكير الاستراتيجي الأردني فيما يحدث غرب النهر، والوصول إلى خلاصات ونتائج وتوافقات لدى النخب والقوى السياسية الأردنية، وهو أمر سعت إليه الورشتان -اللتان عقدهما معهد السياسة والمجتمع وتضمنهما هذا التقرير- من خلال الحوار بين النخب الفلسطينية في الـ67 والـ48 مع نخبة أردنية، من جهة، ومناقشة الخيارات الاستراتيجية الأردنية من جهة ثانية. ومن الضروري أن يتعزز هذا الحوار ويتوسع وأن تكون هنالك قراءات مبنية على فرضيات متماسكة ودراسة للسيناريوهات المختلفة والمتغيرات العديدة التي تحدث.. فإلى وقائع الورشتين..

وقائع ورشتي العمل والاتجاهات السياسية فيها
الأوضاع الفلسطينية - الإسرائيلية والمصالح الاستراتيجية الأردنية

مقدمة:

شهدت العملية السلميّة بين الفلسطينيين والإسرائيليين انتكاسات كبيرة، فمنذ أكثر من عقدين من الزمن، لم يعد أكثر المتفائلين في الحل النهائي يتوقع أن يكون هنالك توافق على حل حقيقي للدولتين، وفقًا للقرارات الدولية، وتزامن ذلك مع تحول متتالٍ ملحوظ للوسط السياسي الانتخابي في إسرائيل نحو يمين اليمين واليمين المتشدد والقوى الدينية المتطرفة، مع انحسار ملحوظ وكبير للقوى اليسارية من المشهد.

تزامن ذلك وتوازى أيضًا مع انهيارات في العمق الاستراتيجي العربي، الذي كان يمثل ولو رمزيًّا مصدرًا من مصادر القوة الفلسطينية، وانتهت الأمور نحو عمليات تطبيع إقليمية مع إسرائيل من قبل الإمارات والبحرين والمغرب والسودان، ونقاشات سعودية جدية مع الأميركيين والإسرائيليين بهذا الخصوص، ليضع الفلسطينيين أمام حالة جديدة من الانكشاف الاستراتيجي.

هذا وذاك بدا وكأنّه خدم المشروع الإسرائيلي بدرجة كبيرة، بخاصة مع مرحلة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، الذي قام بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، وضغط باتجاه قبول صفقة القرن عربيًّا وفلسطينيًّا، بالإضافة إلى محاولات تقليص عمل بل وإنهاء دور الوكالة الدولية للاجئين (الأنوروا)، وهي التطورات الخطيرة التي لم تنته بنهاية عهد ترامب، فمن الواضح أنّها تمثل اليوم المسار الوحيد المتاح، سواء مضى سريعًا أو ببطء، فلا توجد خطط بديلة واقعية ومنطقية تقدم من قبل الفلسطينيين، أو حتى الأردنيين المعنيين بدرجة كبيرة بالمسار الفلسطيني لتشابك المصالح الاستراتيجية الاردنية بهذا لمسار.

في مقابل ذلك، بدأت نخب أردنية وفلسطينية وحتى غربية وأميركية تطرح سيناريو الحقوق الفلسطينية، وهو السيناريو الذي يجد حاضنته الرئيسية في حل الدولة الواحدة، بديلًا لحل الدولتين، على اعتبار أن هذا السيناريو يمثل ضغطًا أكبر على الجانب الإسرائيلي، وأكثر واقعية ويخدم المصالح الفلسطينية بدرجة أكبر.

أردنيًّا؛ تمسك الأردن بحل الدولتين خلال الفترات الماضية، وتمسك أيضًا بالتحفظ على صفقة القرن، بصورة غير رسمية، ورفض نقل السفارة الأميركية إلى القدس، ودعا وشارك في لقاءات العقبة وشرم الشيخ، للتعامل مع التوترات الشديدة في القدس والضفة الغربية، لكن من الواضح أنّ هذه المقاربة تحتاج إلى

مراجعة وتدقيق ونقاش، في حال كانت خارج الحسابات الواقعية للحكومات الإسرائيلية، بعد التحولات الكبيرة التي حصلت، لكن يجيب مسؤول أردني رفيع: التحول نحو أي مقاربة؟! مَن قال إن الفلسطينيين يقبلون بحل الدولة ويئسوا من حل الدولتين؟! ثم ما الضمانات التي يمكن أن يحصل عليها الفلسطينيون من المجتمع الدولي إذا كان حل الدولتين المعزز بقرارات دولية ومعاهدات ومؤتمرات لن يبقى فهل سينجح خيار آخر ما يزال بمثابة أفكار غير مدعومة بموازين قوى ولا بأجندة دولية وإقليمية؟!

هل يوجد سيناريوهات أخرى؟! كما يطرح البعض كانتونات فلسطينية معزولة، وهل هو الخيار الوحيد الذي يؤمن به الجانب الإسرائيلي؟! وهل هنالك «خيار أردني» فعلًا مطروح من قبل اليمين الإسرائيلي وبعض الأوساط الأميركية للتخلص من القنبلة الديمغرافية الفلسطينية؟!

في الطرف المقابل، يتمثل السيناريو المثالي في إنهاء الاحتلال وإنجاز الاستقلال لدولة فلسطين عبر العمل متعدد الأشكال لتحقيق هذا الهدف من خلال التركيز على تغيير موازين القوى وتغيير الحقائق على الأرض وما يقتضيه ذلك من إنهاء الانقسام الفلسطيني وإنجاز وحدة وطنية ومقاومة مثمرة وإحياء المنظمة واستعادة البعد العربي للقضية الفلسطينية، هذا يجري في نفس الوقت الذي تتم الدعوة فيه لإطلاق عملية سياسية جديدة تكون مرجعيتها الملزمة القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وتتحقق

من خلال مفاوضات في إطار الأمم المتحدة وعبر صيغة مؤتمر دولي فاعل كامل الصلاحيات يستهدف تطبيق قرارات الشرعية الدولية لا التفاوض عليها.

تنطلق هذه المقاربة من حقيقة سقوط وهم نظرية الحلول التي في متناول اليد، فلا حل الدولتين ممكنًا وهو لم يكن ممكنًا عن طريق المفاوضات فقط، و على ما يبدو أن الدولة الواحدة «دولة الحقوق الواحدة» أيضًا غير ممكنة بل هي أصعب بكثير من حل الدولتين، فما يجري على الأرض هو حل الدولة الواحدة الاستعمارية الاستيطانية اليهودية، دولة الفصل العنصري، والتي قد تتوج، إذا لم تهزم، بتهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى الأردن وسيناء وبلدان أخرى خصوصًا بعد انهيار أو حل السلطة ونشر الفوضى في الأرض الفلسطينية المحتلة كما تسعى أوساط نافذة في الحكومة.

هذه وتلك هي القضايا التي دعت ودفعت نحو عقد ورشتي عمل نقاشيتين؛

الورشة الأولى جاءت على مدار يومين في 27 و28 مايو/أيار العام الجاري، استضافت نخبة من الباحثين والخبراء الأردنيين والفلسطينيين من الضفة الغربية والفلسطينيين من الداخل المحتل، فقسمت الورشة أعمالها إلى أربعة محاور:

الأول، ما الذي يحدث في الضفة الغربية والقدس؟

الثاني، ما الذي يحدث في إسرائيل؟

الثالث، الأمن الوطني والمصالح الاستراتيجية الأردنية والعلاقة مع الفلسطينيين.

الرابع، المقاربات الاستراتيجية؛ حل الدولتين، الحقوق الفلسطينية، الكانتونات، الخيار الأردني.

أما الورشة الثانية فقد عقد المعهد في مقره (في 22 يونيو/ حزيران) لتقييم مخرجات ورشة العمل الأولى، ضمت نخبة من الباحثين والأكاديميين والخبراء الأردنيين، وأدرجنا وقائع ونتائج الورشتين معًا في التقرير التالي..

1. حكومة جديدة تفجر أزمة في إسرائيل:

شهدت المدن الإسرائيلية تظاهرات عارمة عشية تسلم بنيامين نتنياهو رئاسة حكومة مكونة من تحالف هو الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، وجاءت هذه المظاهرات بعد إعلان رئيس الوزراء عن عزمه إجراء تعديلات على النظام القضائي في إسرائيل. من خلال قراءة الخريطة المكونة للتحالف الحاكم اليوم في إسرائيل، بدا أن كافة القوى المشكلة لها هي من تيار اليمين واليمين المتطرف، وهو ما عزز من شعورها بالقوة ووجود فرصة تاريخية لها للحسم.

برزت في إسرائيل مدرستان أساسيتان في بناء المشروع الصهيوني؛

الأولى الجغرافيا، وهي التي تتبنى مشروع إسرائيل الكبرى والتي يمثلها حزب الليكود.

والثانية الديموغرافيا، والتي ينتمي إليها حزب العمل الذي يسعى إلى الانسحاب من المناطق حفاظًا على ديموغرافيا الدولة.

لكن اليوم يبرز تيار يميني ينفي المدرستين وبوجهة نظر مواجهة لوجهتي النظر السابقتين، فقد جاء التيار إلى السلطة وهو يعتقد أن العائق يكمن في الديمقراطية الإسرائيلية، والقانون الدولي والشرعية الدولية؛ لذلك يريد التيار السعي نحو الحسم والوصول إلى حكومة احتلال تقمع الفلسطينيين، وهذا يواجه اعتقاد العديد من الإسرائيليين بأنهم يعيشون فعليًّا في دولة ديمقراطية.

مع فوزه، تيار اليمين المتطرف، لم يعد يركز على مسألة الحسم على مستوى الفلسطينيين فقط بل انتقل هدف الحسم إلى الداخل الإسرائيلي الذي شهد ويشهد تاريخيًّا شرخًا دينيًّا-علمانيًّا؛ فالمتدينون منذ قرابة عقدين وهم يسيطرون على مفاصل الدولة ولم يتبقَ أمامهم إلا محكمة العدل العليا، كما أن نتنياهو عمد في حكومته المشكلة، إلى جانب التحالف مع الأحزاب الصهيونية الدينية، التحالفَ مع القوى اليهودية الدينية (الحريديم) التي لطالما كانت في السابق تعادي الصهيونية لكنها اليوم تسير بالاتجاه

الذي يسير فيه نتنياهو وحكومته بعد أن استطاع حل مشكلاتهم المتعلقة بالمسكن، لكثرة المواليد، عن طريق منحهم مستوطنات وهو ما كان كفيلًا لإحداث انزياح لهم نحو اليمين، وهو ما قلب المعادلة سياسيًّا وينذر بانقلاب ديموغرافي أيضًا.

تكمن أهمية السيطرة على المحكمة العليا في أن إسرائيل كدولة ليس لها دستور، ولا فصل للسلطات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبالتالي فإن المحكمة هي العنصر الوحيد الفاعل والقادر على تحقيق توازن وهو ما يرفضه التيار اليميني المتطرف ويسعى إلى إجهاض هذه المعادلة والانقضاض على ما تبقى من الدولة.

تعود حالة عدم الاستقرار في إسرائيل إلى عام 2019، حيث بدت تل أبيب غير قابلة لتسوية مشكلاتها على مدار خمس معارك انتخابية في ظل قانون انتخابي لا يستطيع أي حزب من خلاله حيازة الأغلبية إلا عبر التحالف وهو ما مكن جميع الفئات (حتى الضيقة منها) من الحصول على تمثيل لها في الكنيست، ما يضع مستقبل حكومة نتنياهو على المحك أيضًا تاركةً الباب مفتوحًا أمام جميع السيناريوهات.

في هذا السياق ظهر رأيان مختلفان من المشاركين إزاء ما يحدث، **بين من يرى أن إسرائيل تمر في مأزق استراتيجي وبين من رأى خلاف ذلك**؛

فالأول، يعتقد أن إسرائيل في ظل أزماتها المتراكمة ليست قادرة على أن تتقدم مزيدًا في مشروعها حتى بعد احتلالها واستيطانها، فهنالك أزمة حقيقية تواجه وحدة المجتمع الإسرائيلي والإجماع القومي اليهودي بعد أن اصطدمت القوى الأساسية بين بعضها، وبالتالي من غير المتوقع عودة الوضع اليهودي وحالة الإجماع إلى ما كان عليه سابقًا، إلا في حالات مؤقتة مثل شن حرب على غزة أو غير ذلك من مهددات خارجية، وبالتالي ما يعبر عن الأوضاع في إسرائيل هو أزمة داخلية مستدامة. كما أن المشروع الإسرائيلي الذي يقوده اليوم متطرفون وفقًا للمعادلة الحالية يشي بفشل المشروع الإسرائيلي.

أما الرأي الثاني، يرى أن هنالك حالة من التهويل إزاء ما يحدث على الساحة الإسرائيلية، ويعتقد أن إسرائيل ليست على أعتاب حرب أهلية، وأن ما حدث عشية تأجيل قرار الانقلاب القضائي لنتنياهو لربما كان مصدر قوة عندما نزل طرفا الصراع إلى الشارع في القدس وتظاهرا بسلمية دون اعتداء أحدهما على الآخر. إلى جانب ذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي يشهد تقدمًا مستمرًا يتنافس مع دول العالم الأول. ويبرر الاتجاه الثاني رأيه أيضًا في أن المشروع الوحيد المطروح اليوم هو الذي يطرحه المستوطنون الإسرائيليون والذي يرمي لإقامة دولة إسرائيل على كافة أراضي الـ67 وهو مشروع عَقَدي غيبي، ولم يتم الاعتراض عليه من أي قيادي إسرائيلي من مختلف الاتجاهات. والنقاشات

الوحيدة التي تحدث بين الأطراف السياسية في إسرائيل كانت حول الاستيطان؛ فاليمين مع الاستيطان لأسباب دينية وعقدية. أما اليسار، فهو مع الاستيطان أيضًا لكنه يرى أنه قد يشكل عقبة في توزيع الديموغرافيا، وبالتالي فإن جميع قوى اليمين واليسار تسعى لإلغاء القضية الفلسطينية من على طاولات التفاهم، ومساحة الخلاف بينها منحصرة في شؤونها الداخلية. ومحصلة ذلك أن الرهان على رحيل نتنياهو من عدمه والصراع الداخلي الدائر حالياً بين الأطراف الإسرائيليّة هو مضيعة للوقت.

2. انقسام فلسطيني عميق وغياب للسلطة وترقب لحالة تمرد

في مقابل الأزمة التي تعيشها إسرائيل، ما تزال الفجوة تتسع في الداخل الفلسطيني وتتعمق، تحديدًا بين القوى الرئيسية (فتح، حماس)، بالإضافة إلى الشرخ القائم داخل منظمة التحرير الفلسطينية نفسها؛ فاللجنة التنفيذية للمنظمة بدت أنها لا تقوم بتمثيل كامل القوى الفلسطينية كالقيادة العامة أو منظمة الصاعقة والجبهة الشعبية، إلى جانب الانقسامات الكبيرة داخل حركة فتح نفسها، وبالتالي فإن السلطة الفلسطينية يبدو أنها تمر بأسوأ أوضاعها في ظل حالة الغضب الذي تتجلى أهم أسبابه في:

1- فشل المشروع السياسي.

2- إلغاء الانتخابات وحل المجلس التشريعي وإلغاء أي شكل للفصل بين السلطات، وتراجع الوضع الدولي للقضية.

3- الانقسام الداخلي في ظل الحاجة الملحة لجبهة موحدة.

ورأى مشاركون أن الانقسام الحادّ من غير المرجح أن يكون قابلًا للانتهاء بل هو قابل للاستمرار وللتوسع، لعدة أسباب:

1- لأنه يجلس على فصل جغرافي، وقد تم خلق مصالح مختلفة بناء على هذا الفصل (الضفة الغربية، غزة).

2- منظمة التحرير ما عادت موجودة على أرض الواقع؛ فالفصائل لم تعد موجودة، وهناك انهيار فلسطيني كامل، وهناك فساد غير قابل للإصلاح، ونظام سياسي متكلّس ومشروع سياسي فاقد الصلاحية، والمصالحة لم تعد ممكنة.

تغيير وظائف السلطة لا حل السلطة:

رأى معظم المشاركين أن الفكرة الأساسية المطالب بها اليوم في العديد من الأوساط ليس حل السلطة وإنما تغيير وظائفها، وإخراج منظمة التحرير من عباءة السلطة (لأنها تحولت إلى بند موازنة في أجندة السلطة)؛ فالسلطة فقدت قدرتها على إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، في ظل افتقادها للشرعية لدى الكثير من مكونات الشعب الفلسطيني، فإذا كانت الشرعية تستند إلى النضالية والشرعية الديمقراطية، كما استند إليها ياسر عرفات، فالسلطة اليوم بقيادة محمود عباس لا تستند إلى أيٍّ منهما.

ويتطلب الأمر من السلطة أن تركز جهودها في تبني بناء قطاع خدمات جيد، لأن العديد من الفلسطينيين بدأوا يُخلون الأراضي الفلسطينية بحثًا عن خدمات، وإن كانت هنالك وجهات نظر تفيد

بأن إسرائيل لا يمكنها طرد الفلسطينيين كما فعلت سابقًا، إلا أن الأوضاع القائمة قد تؤدي إلى ذلك. لذلك فإن عدم وجود حل سياسي مع عدم فعالية السلطة في إدارة ملف الصراع وتزايد حدة الانقسام يتطلب خلق بديل على أرض الواقع. كما أن تعزيز إدارة السلطة للملف الخدماتي سيعزز من شرعيتها فهي مسؤولة عن 150 ألف موظف فلسطيني وبالتالي هي تحافظ بهذه الطريقة على شرعية الإنفاق. إلى جانب ذلك كله ينبغي على السلطة أن تتجاوز دورها كحاجز بين الفلسطينيين والإسرائيليين، خاصة وأن التنسيق الأمني هو من أكثر الأسباب في أزمة الغضب بين السلطة والمجتمع.

إبقاء القضية حية هو التحدي القادم، في ظل علامات للتمرد:

تأتي هذه المقترحات في سياق تشهد فيه الأراضي الفلسطينية اتجاهًا من جيل الشباب الفلسطيني نحو حالة من التمرد على الواقع الذي يبدو أنه يتصاعد تدريجيًّا وسيأخذ شكلًا مختلفًا، خاصة وأن الجيل الفلسطيني الحالي هو أكثر صلابة وأكثر شدة وأكثر تمسّكًا وإن لم يكن يملك الخبرة التاريخية، والاعتقاد بالقدرة على ضبط المقاومة والجيل الجديد هو خيار فاشل؛ فالحديث يجري اليوم عن دخول فلسطين في انتفاضة ثالثة عنيفة تقودها مجموعات غير منظمة من الأشخاص الذين فقدوا الثقة بالقيادة، وهو ما يضع سيناريو محتمل لفوضى متبادلة بين القيادات التاريخية وبين الأجيال غير المنظمة، وهو ما قد تدفع إسرائيل إلى تعزيزه.

تتطلب المرحلة الحالية كما رأى مشاركون بقاء القضية الفلسطينية حية ودعم الصمود، وتبني استراتيجية نضالية ترتكز على مجموعة من النقاط:

1- دعم الصمود والبقاء.

2- المقاومة بكل أشكالها، الوجود البشري غير المقاوم لا يقدم أي إفادة.

3- تعزيز حركة المقاطعة والعقوبات على الصعيد الدولي والعربي.

4- تحقيق الوحدة وإيجاد قيادة فلسطينية موحدة، وهذا لا يتعلق بحماس وفتح فقط، بل بالفلسطينيين في الداخل والخارج والضفة والقدس.

5- إعادة التكامل بين المكونات الفلسطينية في الداخل والخارج.

6- مواجهة التطبيع واختراق الصفوف.

7- ضرورة إجراء انتخابات تشريعية.

اللاجئون والشتات الفلسطيني: ورقة ضغط ممكنة لإبقاء القضية حية

دائمًا ما كان ملف اللاجئين ومصائرهم أحد أكبر معضلات القضية الفلسطينية، ولربما زاد الأمر تعقيدًا مؤخرًا بعد محاولات تقليص عمل بل وإنهاء دور الوكالة الدولية للاجئين (الأنوروا)، وهي التطورات الخطيرة التي لم تنته بنهاية عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب.

يتم التعامل مع ملف اللجوء من جانبين وهما العودة أو التعويض، وبالتالي ينبغي استثمار هذا الملف لصالح القضية؛

يرى اتجاه من المشاركين أن هنالك مواطنين أردنيين مصنفون لاجئين وإن كانوا حاملين لجنسية أخرى (بحسب تعريف وكالة الغوث الدولية) وهؤلاء لهم حق خيار العودة من عدمه، أما اللاجئون غير المواطنين المقيمين على الأرض الأردنية، هؤلاء يجب أن يكون لهم أكثر من خيار؛ فبغض النظر عن موقف إسرائيل، لكن بالتماشي مع المصلحة الوطنية الأردنية ومن منطلق تعزيز الصمود الفلسطيني، يجب أن تمنح السلطة الفلسطينية جوازات سفر ومواطنة لكل فلسطيني في العالم ومن يرفضها فهو خياره، وأن يُمنح لهم الحق بالعودة السياسية عبر السماح لهم بممارسة حقهم في انتخابات السلطة الفلسطينية. أما الأردنيون من أصول فلسطينية فيجب أن يكون لديهم جنسية فلسطينية أيضًا ويمارسون حقوقهم السياسية كما في الأردن ويقرر كل شخص ما يريد لفرض وقائع على الأرض ودعم صمود فلسطينيي الداخل هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن مشاركة الأردنيين من أصول فلسطينية دائمًا ما تكون متدنية في الانتخابات الأردنية.

يأتي هذا المقترح من منطلق وجود مليون ونصف (على الأقل) ممن لا يحملون الرقم الوطني الأردني، وهؤلاء يجب أن يكونوا مواطنين فلسطينيين في الأردن، وإن كانت حقوقهم المدنية في الأردن فيجب أن تكون لهم حقوق سياسية في فلسطين.

يبرز رأي آخر ناقد لهذا المقترح، بالقول إن هنالك عقبات عديدة، فلم يستطع الفلسطينيون في أي بلد أن يمارسوا دورًا سياسيًّا؛ لأن الفلسطيني المعرف بحكم السلطة الفلسطينية هو الفلسطيني الذي يمتلك الرقم الوطني الذي تمنحه إسرائيل، وهذا لكل فلسطينيي الشتات غير متاح، وبالتالي لا توجد وسيلة للمشاركة بالانتخابات لكن من الممكن المشاركة فيما لو كان هنالك انتخابات لمنظمة التحرير أو أطر فلسطينية مختلفة. أما بالنسبة للحقوق المدنية الممارسة في الأردن، فعلى الأرض تبدو الحقوق المدنية مقلصة، فلا يُسمح للاجئين التملك أو أخذ رخصة القيادة (إلا بموافقة أمنية وإجراءات معقدة) وتكاليف دراسته الجامعية ليست كما المواطن الأردني.

3. الدور الأردني في القضية الفلسطينية: حتمية الاشتباك في سياق جيوبولتيكي معقد

رغم أن العلاقة الأردنية – الفلسطينية متجذرة ومتشابكة قبل وحدة الضفتين لكنها تأثرت بمجموعة من المحطات، خصوصًا مع ظهور الحركات الفلسطينية بعد عام 1967 وصولًا إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

في سياق هذه العلاقة لا يوجد اتجاه واحد لدى آراء **النخب الأردنية تجاه الأوضاع في فلسطين**، بل تنقسم إلى اتجاهات مختلفة:

الاتجاه الأول: يرى أن الأردن من المهم والضروري أن يكون له دور كبير ومحوري فيما يحدث في فلسطين ومشتبك سياسيًّا وله حضور. وما يحدث في الضفة الغربية وفلسطين هو جزء من الأمن الوطني الأردني، لأسباب متعددة منها ما هو متعلق بالقدس والسيادة واللاجئين، وبالتالي لا يمكن للأردن أن يكون خارج نطاق الطاولة التي تجري عليها عملية النقاش والحوار ومن الضروري أن يعزز أوراقه وأدواته في إدارته للجيوبولتيك.

الاتجاه الثاني: يدعو إلى الفصل الكامل والحاسم بين الشأنين الأردني والفلسطيني، وعلاقة القضية بالأمن الوطني (هي محض مبالغة)، ويجب أن تقتصر العلاقة الأردنية بالسلطة حصرًا. ومصلحة الأردن تكمن بتعزيز الحدود الفاصلة بين الشأنين الأردني والفلسطيني لا أن يندفع باتجاه ممارسة الأدوار.

الاتجاه الثالث: يرى أن السيناريو الوحيد أمام الأردن اليوم هو التكيف مع مخرجات ما يحدث غرب النهر دون أن يكون فاعلًا في ما يجري، بعد استحالة المفاوضات واستحالة حل الدولتين الذي ما يزال صانع القرار الأردني يراهن عليه أو حتى حل الدولة الواحدة.

بين الشائكة والمستقرة: العلاقة الأردنية – الإسرائيلية

في إطار **العلاقة الأردنية مع إسرائيل** تبرز اتجاهات مختلفة بين النخب الأردنية في ترسيم العلاقة بين الطرفين:

الاتجاه الأول: يرى ضرورة أن تكون هنالك علاقة أردنية مستقرة مع إسرائيل، ومهما كانت حدة الخلافات بين الجانبين فإسرائيل تعد عامل استقرار تاريخيًّا للأردن وبالتالي من الخطأ الدخول في صراع استراتيجي معها، ولربما قد يختلف الأردن مع إسرائيل تكتيكيًّا لكن لن يختلف استراتيجيًّا. ويميز هذا الاتجاه بين (الدولة العميقة) والحكومات الإسرائيلية.

الاتجاه الثاني: يرى أن هنالك تحولات عميقة حدثت في إسرائيل وغيرت القيمة الاستراتيجية للجيوبولتيك بالنسبة لإسرائيل وبالتالي لا بد من إعادة قراءة معادلة العلاقة وإعادة تعريفها.

وبالتالي تتلخص العلاقة مع الجانب الإسرائيلي في مسارين:

- علاقة شائكة مع الحكومات الإسرائيلية بسبب القضية الفلسطينية.
- العلاقة جيدة ومستقرة وهنالك تفاهمات على الصعيد الأمني.

يرى مشاركون أن التطبيع الأردني مع إسرائيل لم يكن خيارًا بخلاف الدول العربية التي دخلت في مسار التطبيع من منطلقات لربما تتجاوز القضية الفلسطينية بل يأتي التطبيع الأردني في سياق الضرورة الاستراتيجية. كما أن الأردن دفع ثمنًا سياسيًّا نتيجة معاهدة السلام مع إسرائيل دون تحقيق مكاسب، وكان من الأجدى أن يبحث الأردن عن مصالحه من خلال هذه المعاهدة، وذهب البعض إلى أنه كان على الأردن أن يستفيد من المعاهدة على صعيد المياه والغاز بعيدًا عن الخطابات «الإنشائية» المطروحة شعبيًّا.

العلاقة الأردنية – الفلسطينية: الإشكالية والمحددات

يرى مشاركون أن أهم تحد يواجه العلاقة مع الفلسطينيين هو عدم الاتفاق على الهدف الوطني الفلسطيني للقوى الفلسطينية، بل هنالك أهداف بعدة توجهات خاصة وأن الطموحات كانت قد انخفضت من التحرير الكامل إلى حدود 1967 وصولًا إلى الحال اليوم، وبالتالي يتطلب الأمر إعادة تعريف الهدف الفلسطيني.

بوجهة نظر مشاركين فإن أساس المشكلة في العلاقة الأردنية – الفلسطينية بدأت على تمثيل القضية، قبل أن تظهر معركة الجيش الأردني ضد الفصائل الفلسطينية في أحداث أيلول بسبعينيات القرن الماضي. وبعد إعلان تمثيل من ينوب عن الفلسطينيين والوقائع التي شهدتها قمة الرباط 1974، ظهرت ثلاث اتجاهات لدى النخب الأردنية كان الملك الحسين يراوح بينها:

- اتجاه بيروقراطي؛ رأى فيها فرصة لأردنة الدولة، وكان فيه جانب مصلحي وجانب أمني.
- اتجاه دعا للابتعاد عن عقد أي اتفاق مع إسرائيل والاكتفاء بالعلاقة بمنظمة التحرير، وما تريده المنظمة يريده الأردن عن بُعد دون أن يُسمح للمنظمة بالعودة.
- اتجاه رأى إمكانية أن يكون للأردن حظوظ لحضور قوي في الضفة الغربية.

رأى مشاركون أن العلاقة الأردنية - الفلسطينية لها أربعة محددات:

- العلاقة عضوية ما فوق استراتيجية.
- وجود مفارقة في نظر الأردنيين للأردن ودوره، والمفارقة هي أنها دولة صغيرة وهذا يقود لاتجاه ومن ناحية أخرى يتحدث الأردن عن دور كبير يقوم به وهذا يقود لاتجاه مختلف.
- الواقع الجيوبولتيكي (منطق الدولة الصغيرة) يفرض على الأردن أن يكون براغماتيًّا.
- ماهية الدور الأردني، وهذا الدور يتطلب أن يأخذ الأردن أربعة أطراف بعين الاعتبار:

أ. المجتمع الدولي (الولايات المتحدة)، وهي تدير صراعًا وليس حل صراع.

ب. الإقليم ودوره غير المحدد، واليوم يشهد حالة من التنافسية.

ج. إسـرائيل، وهي تـلعب دورًا وكأنـها المـؤثرة والعـامل الأساسي.

د. الفلسطينيون، ليس لديهم مشروع واحد أو هدف واضح.

وبالتالي كل طرف من هذه الأطراف الأربعة يحاول تطويع الأطراف الأخرى حسب قدرته، ما يعني عدم وجود سياسة متبعة للجلوس والحوار للوصول إلى حل وإنما السياسة المتبعة هي سياسة جلب الأطراف الأخرى لتبني الحل الذي يقدمه كل طرف على حدة، مما يبقي القضية في إطار إدارة الصراع وليس البحث عن حله.

الانخراط المكثف في المشهد الفلسطيني من منطلق الأمن الوطني الأردني

يبرز نقاش مهم متعلق بحضور الأردن على الساحة الفلسطينية ودرجة انخراطه وانغماسه في الشأن الفلسطيني والوقت الذي يستدعي فيه التدخل.

يرى خبراء أن الأردن متأثر بتطورات المشهد الفلسطيني بحجم تأثر الشعب الفلسطيني؛ فالقضية الفلسطينية بالنسبة للأردن ليست قضية خارجية فقط لكنها قضية وطنية داخلية بل ذهب البعض للقول إن مسارات التحديث الثلاثة (السياسيّة، الاقتصاديّة، الإداريّة) في الأردن اليوم لا تنفك بل ومرهونة بمصير القضية الفلسطينية. وبالتالي إن كان هنالك اتجاه أردني يتحفظ

على الانخراط الأردني الكلي في الشأن الفلسطيني فإن هنالك اتجاه آخر يرى أن الأردن لا يملك خيارًا إلا الاشتباك مع القضية، والانكفاء هو قطعًا ليس خيارًا، وإن كانت طريقة الاشتباك وأدواته متغيرة، لكن هنالك حتمية لهذا الاشتباك وفقًا لواقع معادلة الجيوبولتيك التي تتطلب أن يأخذ الأردن مصالح أمنه الوطنية بعين الاعتبار، وهذا يتطلب تكثيف الدور الأردني مع ضرورة تجاوز الحزازيات التاريخية السابقة وإدراك أن أطرافًا في السلطة الفلسطينية لربما تخشى من تكثيف هذا الدور.

ينظر الأردن لنفسه على أنه لاعب منطقي عقلاني براغماتي ذو قدرات محدودة، من منطلق (الواقع الجيوسياسي للدولة الصغيرة) وبالتالي عندما يجري الحديث عن الأمن الوطني فالحديث يجري عن (أولوية) في منطق السياسة الواقعية ومنطق الحالة المعقدة في بيئة خشنة، وبالتالي فالسياسة الخارجية الأردنية الحالية تركز على احتواء الوضع الحالي لتقليل أي تأثيرات عليه وعلى القضية الفلسطينية ويحاول من خلال هذا الاحتواء أن يتمكن في سياق معين من خلق ظروف معينة تغير الوضع الراهن، كما تنظر السياسة الخارجية أن الأهم من الدور هو استدامة هذا الدور، وما يحدد ماهية الدور هي الإمكانات والمتغيرات على الأرض.

يرى اتجاه من المشاركين ضبابيةً في الدور الأردني، فهو يتحدث تارة عن الوصاية وتارة عن دور خاص وتارة أخرى عن

تقوية السلطة الفلسطينية، وهذا يتطلب إعادة تعريف الدور الأردني وفقًا للمصالح الأردنية. وأن يقدم الأردن نفسه كلاعب من ضمن مجموعة من اللاعبين وليس لاعبًا وحيدًا في القضية الفلسطينية كي يتجنب رفع سقف التوقعات في قدرته على إحداث الفارق، ولتجنب أن يكون الأردن وحيدًا في تحمل العبء والضغط المتزايد.

كما أن المصالح الأردنية تتطلب الاشتباك مع كافة القوى الاجتماعية والسياسية الفلسطينية، فالدور الأردني يتطلب ألا تنحصر العلاقة مع السلطة الفلسطينية بل من المفترض أن تتوسع لتشمل الأطراف الأخرى كحركة حماس. وإن كانت حماس وفقًا للذاكرة الأردنية تسعى لموطئ قدم لها داخل الأردن فهذا يطرح تساؤلًا حول مدى رغبة الأردن بأن يكون له موطئ قدم إلى جانب الأطراف الإقليمية ذات الصلة بحماس (تركيا، إيران، قطر). إلى جانب الاشتباك مع القوى الفلسطينية، يتطلب الموقف الأردني أن يكون هنالك اشتباك دائم مع الجانب الإسرائيلي بغض النظر عن طبيعة الاشتباك (الاشتباك لا يعني الموافقة)، ويأتي هذا الاشتباك من منطلق ضرورة أن يخلق الأردن الحدث لا أن يبقى منتظرًا خلق الحدث من قبل إسرائيل ليتفاعل الأردن معه. وبالإضافة إلى الاشتباك مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فالأردن مطالب بالاشتباك الإقليمي والدولي أيضًا و أن يكون مطلًّا على الحوارات والمفاوضات التي تأخذ القضية الفلسطينية حيّزًا منها، كما في الحوار السعودي – الأمريكي – الإسرائيلي الجاري اليوم، هذه

المفاوضات التي تجري -بحسب مشاركين- بمستوى أعلى من الطرح الذي يقدمه الأردن؛ فالاشتباك والإطلالة المستمرين يساعدان على إعادة انتاج دور الأردن بما يتلاءم مع مصالحه. خاصةً وأن القضية الفلسطينية في سياق المصالح الاستراتيجية الأردنية هي مسألة وجودية من حيث المصالح الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والأمنية، فالموقف الأردني بحاجة إلى مظلة أوسع يستطيع من خلالها أن يطرح مواقفه ويضعها على الطاولة.

يرى رأي آخر من المشاركين، أن الدور الأردني لا يتسم بالضبابية، بل موقفه اتجاه القضية واضح، ولربما تتغير بعض المعطيات لكن الإطار العام للموقف الأردني واضح؛ فالأردن يعمل على إكمال فك الارتباط مع الضفة الغربية عبر المطالبة بدولة فلسطينية وإقامتها لتحقيق مصالح له ولتقويم الدولة الفلسطينية، وبالتالي يتعمد الأردن التعامل مع السلطة كدولة لأنه لا يريد إضعاف نواة الدولة وهذا يبدو واضحًا في الاستقبال الرسمي للسلطة الفلسطينية، على سبيل المثال لا الحصر. وفي مسار موازٍ تظهر مسألة الحقوق الأساسية للحل النهائي، ففي مسار المواقف والمبادئ تجاه فلسطين بما فيها موضوع الوصاية الهاشمية الأردنُّ معنيّ أن يبقى موقفه ثابتًا ونظيفًا وإن دفع ثمن موقفه.

كما يرى هذا الاتجاه أن العلاقة الأردنية مع حركة حماس لن تكون مجدية، فالحركة كانت قد استغلت سابقًا وجودها في الأردن

كي يكون لها موطئ قدم كما أن الحركة اليوم لديها تحالفات أمنية وسياسية ومالية بمعزل عن الأردن، خاصة وأن كل التجارب المريرة في الملف الفلسطيني حاضرة في الذاكرة الأردنية، وبالتالي يكفي أن يكون مستوى العلاقة مقتصرًا على الجانب الأمني.

الوصاية الأردنية: التحديات مستمرة

يعد موضوع الوصاية أحد أكثر الملفات تعقيدًا على مستوى الأطر القانونية والتحديات؛ فقرار فك الارتباط عن الضفة الغربية لم يكن يشمل الأوقاف في الضفة الغربية ما يعني أن الوصاية ليست محصورة على المقدسات في القدس وحسب، بل تشمل الأوقاف في الضفة الغربية أيضاً. وعلى الرغم من محاولات الأردن لاستثمار الضغوطات الدولية لكن تبقى هنالك محدودية فيما يستطيع عمله على افتراض أن المقدسيين يدعمون الوصاية الأردنية على مقدساتهم، وإن كانت هنالك أصوات فلسطينية ناقدة للدور الأردني وللوصاية الأردنية.

يرى مشاركون أن هنالك ثلاثة عوامل رئيسية مؤثرة في قضية الوصاية:

- المعاهدة مع إسرائيل من جهة.
- الاتفاق الأردني مع محمود عباس.
- الدعم الدولي الذي ينقسم بين دعم على استحياء ودعم بشكل مباشر.

أمام تلك العوامل هنالك 5 تحديات متعلقة بالقدس والقضية الفلسطينية يحاول الأردن التعامل معها:

- تركيا، ببعدها السلمي والخشية من أن تشكل منافسة والعلاقة مع حماس، ورئيسها أردوغان بحسب استطلاعات الرأي هو الأكثر شعبية.
- إيران ومحور المقاومة، وتنافسها مع السعودية والأردن وعلاقتها مع الفصائل المسلحة الفلسطينية.
- قطر، ودورها النشيط في القضية والعلاقة مع حماس.
- السعودية، ظهر حديث إبان صفقة القرن أنها بدأت تتنافس على قضية الوصاية والمقدسات.
- المغرب، يترأس ملكها لجنة القدس وهو يخلق حالة من التنافس لكن هذا التنافس لا يعني إحلال.

بالإضافة إلى تلك التحديات يتبقى التحدي الأبرز وهو التحدي الإسرائيلي الذي يتجلى في ممارسته تضييقًا على فلسطينيي القدس لدفعهم للهجرة، وفي تحول قوى اليمين الديني والمتطرفين والمستوطنين إلى قوى سياسية ودبلوماسية واقتصادية موجودة في الحكومة الذي يقابله تلاشٍ وضعف لقوى السلام داخل المجتمع الإسرائيلي -بحسب مشاركين-.

فلسطينيو الداخل المحتل: البحث عن منفذ

يواجه المجتمع العربي في الداخل المحتل بعد الانتفاضة الثانية خطر التفكك عبر السماح للعصابات الإجرامية أن تنمو بين المجتمع بشكل كبير، وبدا أن هنالك قناعة بأن الحكومة الإسرائيلية تسمح لهذه العصابات بالعمل وتتغاضى عن جرائمهم بقرار سياسي في سعيها لتفكيك المجتمع العربي من الداخل، فالحكومة الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي بوصفهما عنصريين لا يتقبلان وجود غير الصهاينة أو اليهود داخل إسرائيل.

اعتبر مشاركون أن الكنيست هي منصة يتلقى ويواجه فيها العرب السياسات الإسرائيلية، وبالتالي فهنالك تمسك بالحضور للمطالبة بالمساواة على الحقوق القومية والمدنية، كما تسعى القوى إلى طرح بديل هو على النقيض للمشروع الاستراتيجي الإسرائيلي عبر إنهاء الاحتلال. لكن تواجه القوى العربية هناك أزمة الاتفاق بين بعضها على المشروع السياسي، أو الاتفاق على سياسة الهامش، خاصة مع مشاركة أطراف من هذه القوائم في ائتلافات حاكمة كما حدث مع التحالف الذي يقوده منصور عباس والذي يتبنى خطابًا لا يختلف عن عرب الأحزاب الصهيونية من منظور مشاركين، فهو يرى بأن الدعوة الإسلامية أهم من القضية الفلسطينية، ولربما كان لافتًا أن تأتي مشاركة عباس، الذي كان قد اعترف بيهودية الدولة، بنتائج عكسية، فقد مال الشباب الإسرائيلي نحو التطرف في موقفهم إزاء المكونات الأخرى داخل إسرائيل.

أردنيًّا، حتى العام 1995 كانت العلاقة الأردنية مع الداخل المحتل توصف بالشحيحة، لكنها بعد ذلك التاريخ شهدت انفتاحًا وتطورًا ملحوظًا. لربما من نقاط القوة للأردن أنه قادر على التعامل مع الفلسطينيين من كافة أراضي العالم وكافة توجهاتهم، وليس محصورًا بما يُحصر به الفلسطيني، خاصةً وأن القضايا عمومًا متقاطعة ولا يوجد حل لقضية محددة من القضايا التي يتم تناولها بلا العمل على الأخرى بجانبها، فدائرة الصراع ليست إسرائيلية – فلسطينية فقط.

يرى مشاركون أن العلاقة بين الأردن وفلسطينيي الداخل المحتل وفيرة لكنها دون رؤية استراتيجية ولا مشروع سياسي واضح، رغم وجود الآلاف من الطلبة من الداخل المحتل في الأردن وسياحة مستمرة وصلات قرابة، لذلك قبل تطويرها ينبغي التفكير فيما يريده الطرفان سياسيًّا.

ويرى مشاركون أن دعم تواصل فلسطينيي الأردن مع فلسطينيي الداخل هو أفضل مشروع وطني فلسطيني وهو أكثر ما يناقض المشروع الإسرائيلي، ويجب أن يكون هنالك تسهيل للتواصل عبر دخول الأردنيين من أصول فلسطينية إلى الداخل المحتل، ولا ينبغي اعتباره تطبيعًا مادام أن القادم من الأردن إلى الداخل المحتل هو فلسطيني، وهذه الخطوة لها أبعاد لدعم مقومات الصمود الفلسطيني، وعلى الجانب المقابل فإن الفلسطينيين في

الداخل المحتل يتصاعد وضعهم الاقتصادي على نحو إيجابي لكن يواجه تضييقًا من الحكومة الإسرائيلية، وبالتالي هذا يمنح فرصة ليكون الأردن وجهة للاستثمار وبناء اقتصاد حر خارج إسرائيل.

يلفت مشاركون من الداخل المحتل أن صغر حجم الجغرافيا الأردنية وكبرها هو أمر نسبي: فالأردن في المنطقة التي يتواجد فيها جغرافيًّا وديموغرافيا كبير جدًّا، وأما بالمقارنة مع فلسطين وبالدور الذي يلعبه فهو قوة عظمى.

4. حل الدولتين أم حل الدولة الواحد، أو الإبقاء على الوضع القائم

بدا واضحًا أن مسارات القضية تائهة ولا أحد يمتلك وصفة سحرية كما أن الأطراف المعنية بالقضية ليست متفقة على هدف ورؤية واضحتين، وهو ما يبرر ذهاب البعض إلى أن الأمور ستبقى معلقة دون حل والأردن مطالب اليوم بالانتقال إلى خانة إدارة الصراع إلى أن تُفرض معادلات جديدة على الأرض، بل ذهب البعض للقول إن هنالك احتمالية في أن الأردن، بخلاف ما يعلنه رسميًّا، هو يرغب أيضًا بإبقاء الوضع القائم لتفادي المزيد من الخسائر فأي حل للقضية سيكون على حساب مصالحه الاستراتيجية وليس بالضرورة عودة الفلسطينيين ستكون من صالح الأردن؛ فالأردن يواجه خطر تصدير العبء السكاني إليه مع الإجراءات الإسرائيلية وخطر إفراغ الفلسطينيين من أراضيه فيما لو وُجد حل للقضية الفلسطينية مما قد يجعل الأردن يدفع ثمنًا باهضًا ديموغرافيًّا

واقتصاديًّا. لكن هنالك من ذهب عكس ذلك الاتجاه بالقول إن الخطر الداهم الذي يلاحق الأردن والفلسطينيين هي فكرة الترانسفير التي بدت متجذرة لدى النخب الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي أيضًا وهو ما تجلى في الانتخابات الأخيرة. إلى جانب ذلك فإن الأردن مطالب بالانتقال إلى دراسة الخيارات والبدائل وتقييم الاستراتيجيات تجنبًا لحدوث أي سيناريو مفاجئ.

حل الدولتين .. الخيار المنتهي الصلاحية

يتمثل الهدف الوطني الأردني في حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وللمفارقة أن الأردن كان لديه تحفظ هائل على معاهدة أوسلو 1993، ويتحفظ على المرحلة الانتقالية والفصل بين السكان والأرض، ولم يراهن وقتها على خيار حل الدولتين، لكن اليوم هنالك خطر العبء الديموغرافي وتمدد الاستيطان لربما يجعل من الأردن متمسكًا بهذا الحل، على الرغم من أن الملك عبدالله الثاني عام 2004 كان قد صرح بإن عدم إقامة دولة فلسطينية خلال عامين (من ذلك التاريخ) فهذا يعني أن الدولة الفلسطينية لن تقوم.

اتفق جميع المشاركين على أن (حل الدولتين) انتهى ولم يعد واقعيًّا، فبعد 75 عامًا من النكبة و56 عامًا من الاحتلال فإن التغيير الحاصل في البنية الإسرائيلية اليوم استراتيجي وليس عابرًا؛ فإسرائيل لم تعد احتلالًا إحلاليًّا واستعماريًّا وحسب، بل

تحولت أيضاً إلى نظام عنصري «أبرتايد»، وهو ضد الفلسطينيين في الداخل المحتل وغزة والضفة الغربية، وما تشهده القضية اليوم هو صعود قوة إسرائيلية تريد القيام بتطهير عرقي للشعب الفلسطيني. فالمستوطنون اليوم يعيدون ويكررون ما كانت تقوم به المليشيات الصهيونية سابقًا، والخطة اليوم هي عملية تطهير عرقي للفلسطينيين من مناطق (ج) التي تشكل 62 % من مساحة الضفة، فقد بلغ عدد المستوطنين 750 ألف، ولهم 15 عضوًا في الكنيست ووزراء اثنين في الحكومة الإسرائيلية، وهذا يعني أنهم تحولوا لقوة سياسية في الدولة، محققين خطوات متقدمة لا تراجع عنها، وكتلة ديموغرافية ستقلب مزيدًا من الموازين على الأرض.

تتمثل نوايا المستوطنين اليوم في ملء الضفة الغربية بالمستوطنات، ما وضع الفلسطينيين أمام ثلاثة خيارات:

- أن يرحلوا.
- أن يخضعوا للنظام الاسرائيلي.
- أن يموتوا.

كما يجري الحديث اليوم عن نية الإسرائيليين ببناء 70 مستوطنة وإضافة 500 ألف مستوطن، وهو ما يعني بالضرورة إنهاء الوهم الفلسطيني والعربي الذي يتحدث عن إمكانية الوصول

إلى حل وسط. ولذلك رأى مشاركون بناءً على هذه المتغيرات أن التطورات على أرض الواقع تعني انتهاء حل الدولتين وعدم الذهاب باتجاه تأييده. وأن الأمور تسير باتجاه الترانسفير القصري، أو باتجاه سيناريو الكانتونات المرتبط بحكم ذاتي ذي طابع أمني، والذي يقوم على محاولة حصر الفلسطينيين جغرافياً بمناطق ضيقة لتحفيز أسباب وموجبات الرحيل الطوعي وتعزيز الأزمة الفلسطينية الداخلية.

وبالتالي يرى مشاركون أن الدعوة المستمرة والتمسك بحل الدولتين هو يميل في الواقع إلى تطبيع الفلسطينيين مع الوضع القائم، فوفقًا للوضع الدولي والقوى الدولية لا يوجد داعم حقيقي يسمح بتشكل الدولة الفلسطينية. كما أن حل الدولتين لم يعالج إشكاليات أساسية ولم يراعِ مكونات عديدة على رأسها فلسطينيي الداخل المحتل، فإن كانت الدولة الأولى فلسطينية، فمصير سكان البلد الأصليين في الداخل المحتل سيكون في خطر خاصة مع الإقرار بيهودية الدولة على اعتبار أن الضمانات غائبة في أن يتم التعامل مع الجميع وفقًا لأسس المواطنة أو اعتبارهم أقلية حقوقها مكفولة، كما حذر مشاركون من خطر الانقلاب الديموغرافي؛ فبعد أن كانت الديموغرافيا الفلسطينية ورقة ضغط رابحة بالنسبة للعديد

من الأطراف الفلسطينية فإن تزايد المواليد بشكل مهول خاصة لدى المتدينين اليهود يضع احتمالية فقدان هذه الورقة بالنسبة للفلسطينيين.

هل الحل في حل الدولة الواحدة؟

ثمة تساؤلات كثيرة طرحها مشاركون تحوم حول خيار حل الدولة الواحدة وتفسيرات مختلفة لهذا الحل، ومقتضيات التعامل مع المرحلة الحالية والمراحل القادمة، فإلى جانب أن حل الدولة الواحدة يُظهر العديد من الإشكاليات التي ينبغي الإجابة عليها، ظهرت لدى مشاركين تساؤلات عديدة لربما تمثل تخوفات أو تجد في الحل ضبابية الرؤية، ومن تلك التساؤلات:

- ألا يعني المطالبة بالمساواة في الحقوق في إطار الدولة الواحدة التشريع للمستوطنين بالمساواة بالحقوق؟
- أليس حل الدولة الواحدة يتطلب حل السلطة؟
- كيف سيتم التعامل مع ما ترتب قانونيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا من حل الدولتين؟
- مَن اعترف بالدولة الفلسطينية هل سيتم مطالبته بالاعتراف بالحقوق ضمن الدولة الواحدة؟
- أليست إسرائيل ومشروعها الاستيطاني هو من قتل حل الدولتين، ألا يجب التفكير في كيفية معاقبتها قبل أن يتم الانتقال لحل دائمي ويجب أن يتم تحميلها المسؤولية؟

- هل إقامة حقائق إسرائيلية ينبغي دائمًا الاعتراف بها؟
- ما هي حقوق اليهود في هذه الدولة؟ وهل سيعد اعترافًا بحقوق المستعمر؟
- مادام الحديث عن دولة واحدة وجيش واحد واقتصاد واحد، هل يعني ذلك رؤية الفصائل الفلسطينية إلى جانب وحدات الجيش الإسرائيلي؟

برزت أربعة اتجاهات في إطار الحديث عن متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية وفي إطار الحديث عن حل الدولة الواحدة:

الاتجاه الأول، رأى أن القضية اليوم ليست في مرحلة حل في ظل مرحلة الكفاح والاشتباك التي يقودها الفلسطينيون، والأهم من البحث عن حلول في نفق مغلق هو البحث عن استراتيجية لخوض الصراع، لأن الإسرائيليين لن يبحثوا عن حل قبل تغير موازين القوى. كما أن المعضلة الإسرائيلية اليوم تتمثل في بقاء الفلسطينيين على الأرض، والمعضلة الديموغرافية ورقة قوة تدفع الفلسطينيين للحديث من منطلق الكفاح والقوة لأنها اليوم هي من تمنع إعلان انتهاء مشروع فلسطين. كما أن طرح موت حل الدولتين وإقامة حل الدولة الواحدة لا يجب أن يطرح من زاوية واحدة، فما يتم طرحه من قبل الإسرائيليين على أنه واقع إجباري إعدامي للقضية الفلسطينية، يجب اليوم طرحه بصفته حلًّا نضاليًّا كفاحيًّا لا حلًّا تنازليًّا وانهزاميًّا وهو مشروع دولة فلسطينية ديموقراطية على كامل التراب.

وفي ذات الاتجاه الأول، رأى مشاركون أن هنالك «رومانسية» في طرح حل الدولة الواحدة؛ فحل الدولة الواحدة يعني ضربة موجعة للإطار العام الذي يجمع الصهيونية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وحل الدولة الواحدة إما سيضرب يهودية الدولة أو ديمقراطيتها وهما ركيزتان لا تفرط بهما اتجاهات المجتمع والنخب الاسرائيليتين.

بينما يرى **اتجاه ثانٍ** أن المهمة الحالية للفلسطينيين وللعالم العربي هي إخراج إسرائيل من منظومة الدول الديمقراطية؛ فالمعركة القادمة لا يجب أن تكون على الحقوق أو على شكل الدولة بل على نظام الابرتايد، فالظروف مواتية اليوم للعمل على ذلك مع الحكومة الإسرائيلية الحالية التي يقودها نتنياهو والذي لا يستطيع أن يقدم شرحًا عما يحدث في إسرائيل أو التصرفات الإسرائيلية العنصرية إزاء الفلسطينيين.

فيما ذهب **اتجاه ثالث**، وهو مقارب للرأي الثاني، أن المرحلة الحالية هي مرحلة المطالبة بالحقوق وليست مرحلة حلول، فلا توجد موازين قوى تسمح بذلك. فيجب أن يتم الذهاب باتجاه المطالبة بالحقوق المشروعة، كحق العودة وتقرير المصير من قاعدة أن هناك غبن تاريخي ولابد من تصحيحه وعلى قاعدة أن الفلسطينيين يعيشون في نظام ابرتايد ويجب التخلص منه عن طريق إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

بينما يبرز **اتجاه رابع**، يدعم خيار المطالبة بالحقوق في إطار حل الدولة الواحدة، إذ يرى أن التمسك بحل الدولتين أصبح ذريعة غير مقصودة لتفعل إسرائيل ما تريد لتُفشل الحل باستمرار بل وعمدت إلى تأسيس نظام فصل عنصري (ابرتايد). وإن كان الموقف السياسي العربي الأردني الدولي يرى بأن موت حل الدولتين سيفرض خيارات صعبة لكن لا بد من دراسة خيارات بديلة وطرحها على الطاولة، والواقع الحالي يشير إلى مجموعة من البدائل:

أ. استمرار الوضع الراهن، وهو ليس ثابت بل متحرك نحو الأسوأ، وبالتالي ستحكم أقلية إسرائيلية أغلبية فلسطينية، في ظل نظام ابرتايد، والآن الفلسطينيون يعيشون تحت نظام ابرتايد وفق التعريف القانوني[1].

ب. الخيار الأردني، وهو يعبر عن نية إسرائيل بعدم رغبتها بإقامة دولة فلسطينية ولا تريد إنهاء الاحتلال وقد أعلنت عن ذلك صراحة، وبالتالي إن كانت لا تريد الدولة ولا تريد الأغلبية الفلسطينية فلم يتبق إلا أن تحاول التخلص من أكبر عدد من

(1) نظام الابرتايد: هو تطبيق نظامين قضائيين مستقلين على نفس المجموعة من الناس. وداخل إسرائيل اليوم هنالك قانون القومية اليهودية الذي اقر عام 2018 الذي يعامل اليهود الإسرائيليين معاملة مختلفة تفضيلية على الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية. وهنالك قانون منفصل داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية يعامل الفلسطينيين تحت الاحتلال معاملة منفصلة عن معاملة المستوطنين القاطنين بالضفة الغربية.

الفلسطينيين، والتخلص ليس بالضرورة بالطرد الى الأردن، بل تهجير قسري وجماعي، وهذا بات سيناريو من الممكن حدوثه، وشوهد مؤخرًا في سوريا وأوكرانيا. فإما أن تخلق إسرائيل الظروف أو أن تستفيد من الظروف كي تتخلص من الفلسطينيين، أو أن تطلب من الأردن أن يحكم التجمعات السكانية الفلسطينية الكبيرة في رام الله وجنين وطولكرم والخليل ونابلس المرتبطة في خط واحد، وهذا سيناريو بغض النظر عن الموقف الأردني لكنه مطروح.

ج. إن لم ينجح أي من الخيارين السابقين، يصبح حل الدولة الواحدة أكثر واقعية. وحل الدولة الواحدة له عدة سيناريوهات، وليس مقتصرًا على سيناريو واحد فقط وهو صوت واحد لكل مواطن/ة في الدولة الواحدة، فهذا الحل لن يُقبل من الإسرائيليين ولن يلبي طموحات الفلسطينيين الباحثين عن هوية فلسطينية مستقلة. بل من الممكن الحديث عن حل فيدرالي (سويسري أو بلجيكي، أو غيرهما) يمارس الجانب الفلسطيني كل حقوقه الفلسطينية ويحافظ على هويته ضمن تصور فيدرالي معين. وهنالك عدة حلول بالإمكان أن يقررها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي، على سبيل المثال:

- دولة ثنائية القومية.
- دولة مشتركة السيادة.

يرى التيار الرابع الذي يطرح مقاربة حل الدولة الواحدة أنه يجب تبني مقاربة الحقوق المغيبة، فطيلة السنوات الماضية تم التركيز على شكل الحل وتم تجاهل الحقوق الفلسطينية (الكاملة)، وكان الاعتقاد السائد بأن شكل الحل هو المهم ومتى ما تم الوصول إلى حل الدولتين بالإمكان الحديث عن الحقوق الفلسطينية. خاصة وأنه بعد 30 عام على المفاوضات لم يتم الوصول إلى شكل الحل ولا إلى الحقوق الفلسطينية التي تعيش أسوأ ظروفها. وبالتالي يجب تبني مقاربة شعبيّة وسياسية رسمية، من الآن فصاعدًا تُصر أن أي حل يجب أن يُبنى على مبدأ الحقوق المتساوية للجانبين ومن ثم إذا ما تم تبني الامر دوليًّا يتم الدعوة بعد ذلك لشكل الحل، وهذه مقاربة معكوسة، وهي التركيز على الحقوق ثم الشكل. كما أن المساواة في الحقوق يجب أن تشمل كافة الأصعدة والتذرع بوجود الاحتلال لعدم إعطاء الحقوق تحت الاحتلال هذه ذريعة لا يجب أن تبقى موجودة بعد مضي أكثر من 70 سنة من الواقع الذي فرضته إسرائيل. والمطلوب اليوم هو كيفية تحول النظام من ابرتايد إلى شكل ديمقراطي، وهذه المقاربة في وجهة نظر هذا الاتجاه هي أكثر نجاحًا من الاستمرار بالتمسك بمقاربة فشلت وهي (حل الدولتين).

أما ما يتعلق بالاعتراف بالقومية اليهودية فيجب أن يكون هنالك اعتراف بالحقوق القومية الفلسطينية، بالإضافة إلى أن حق

تقرير المصير لليهود فقط بحسب قانون 2018 يتنافى مع الحقوق المتساوية (الحقوق القومية). والحقوق المتساوية ليس معناه شرعنة المستوطنات؛ فالمستوطنات غير مشروعة وفقًا للقانون الدولي وبالتالي قد تكون هنالك آلية معالجة وفقًا لحل الدولة الواحدة.

إن حل الدولة الواحدة، من وجهة نظر الاتجاه الرابع، يتحدث عن تفكيك إسرائيل وإعادة تركيبها على أسس ديمقراطية، فإسرائيل منذ البداية لم تكن تقبل بحل الدولتين، وما يؤكده خطاب «رابين»، أكثر رئيس وزراء انخرط في عمليات السلام، في خطابه بالكنيست قبل مقتله «أن جل ما يستطيع الفلسطينيون الحصول عليه أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة»، وهو ما سارت عليه الإدارات الإسرائيلية والأمريكية أيضًا في عهد ريغان ووزير خارجيته بيكر ومن بعده بيل كلينتون الذي لم يتحدث مطلقًا عن حل الدولتين.

فيما يتعلق بالمقاربة التي تتحدث عن ضرورة عدم ترك حل تترتب عليه قوانين دولية (حل الدولتين)، يرى التيار أن الحل المترتب عليه قانون دولي لا يسير اليوم سواء بقانون أو من دون قانون، فالحل لم يتجاوز إطاره النظري ولم يصل إلى التطبيق على أرض الواقع. كما أن إحدى ثغرات حل الدولتين لا يتحدث عن معضلة اللاجئين وهو ما يضعف هذا الملف، بينما مقاربة الدولة الواحدة تعطي حقوقًا متساوية لمن يريد أن يعود إلى فلسطين الداخل.

تتطلب المرحلة القادمة مفاتحة الجيل الفلسطيني الجديد مع غياب شرعية السلطة الفلسطينية وعدم الاعتراف بها؛ فقضية انتخابات فلسطينية جديدة أصبح ضروريًّا جدًّا، لأنه إذا ما تم الحديث عن ممثلين عن الفلسطينيين فيجب أن يتم الحديث مع ممثل شرعي وهو لن يأتي إلا عبر الانتخابات.

أردنيًّا، هنالك مجالات للحركة لا يتحرك فيها الأردن بل هو مصر على خيار المهادنة مع الجانب الإسرائيلي والتمسك بحل الدولتين، رغم أن الكلفة الاقتصادية لا تتقدم على الكلف الوجودية كما أنه ليس من مصلحة الأردن الإبقاء على ملفي الطاقة والمياه في سلة إسرائيل. والنفس الطويل في التمسك بحل الدولتين يعني فقدان المزيد من الأرض الفلسطينية مع وصول أعداد المستوطنين إلى 750 ألف مستوطن، بينما في حل الدولة الواحدة فالوضع ليس ثابتًا أيضًا إلا أنه سيسر باتجاه معاكس للرغبات الإسرائيلية. وبالتالي خيار المهادنة في سبيل تحقيق مكاسب على الأرض لم يعد مجديًا. كما أن على الأردن اليوم أن يعلب دورًا في توحيد الفصائل الفلسطينية في ظل حالة الفتور التي تشهدها العلاقة بين الأطراف والانفصال الإداري بين الضفة الغربية وغزة.